الالتزام بالأمانة العلمية والابتعاد عن السرقة العلمية ضمانة لنشر المقال العلمي

د. عبد الله لعويجي

جامعة باتنة 1

الملخص :

النشر العلمي من أسمى مهام الباحثين الجامعيين، إذ هو وسيلة لنشر المعارف على أوسع نطاق كما يساهم في تحسين تصنيف الجامعة التي ينتمي إليها الباحث، كما أن للنشر العلمي أهمية بالنسبة للباحث فهو الجسر الذي من خلاله يمكن مناقشة أطروحة الدكتوراه ومناقشة ملف التأهيل الجامعي وحتى الترقية لمصاف الأستاذية ولا يخفى دوره في مجال التوظيف كأستاذ مساعد بداية، هذا الدور الذي أعطته السلطات الوصية للمقال العلمي تجعل الباحثين ملزمين بنشر مقالات علمية للارتقاء في مسارهم العلمي والعملي، إلا أن القائمين بإعداد هذه المقالات ملزمين بالاعتماد على مراجع ومصادر غيرهم غير أن جهل القائمين بإنجاز المقالات العلمية بمقتضيات الأمانة العلمية يدخلهم في خانة السرقة العلمية التي تعد سببا رئيسيا في رفض نشر المقال وحتى سببا في المتابعة القضائية لمنجز المقال، لذا يتعين التعريف بأصول الأمانة العلمية والأعمال التي تعد من قبيل السرقة العلمية وتفاديها كضمانة لنشر المقال العلمي.

الكلمات المفتاحية:

أمانة علمية، سرقة علمية، مجلة محكمة، تحكيم، آليات وقائية، آليات ردعية

مقدمة:

للأستاذ الجامعي مهام عديدة ولكن من أبرزها مهمة التدريس، ومهمة البحث العلمي التي تتيح للأستاذ إيصال علمه وأبحاثه لأوسع شريحة ممكنة، وأبرز قناة لإبراز وإيصال مجهودات الباحثين هي المجلات العلمية التي تتولى نشر مقالات الباحثين وتعميم منفعة البحث العلمي على الجميع، خاصة مع ازدياد أهمية نشر المقالات العلمية إذ صارت وسيلة لمناقشة أطروحات الدكتوراه وبوابة لمناقشة التأهيل الجامعي والترقية لمصاف الأستاذية وهي قبل كل ذلك معبر للتوظيف الجامعي، الذي ازداد صعوبة مع كثرة خريجي الجامعة الجزائرية.

وقد لعبت التكنولوجيا الحديثة في الآونة الأخيرة دورا مهما في نشر المقالات العلمية على أوسع نطاق، وسهلت من مهمة الباحثين في إرسال مقالاتهم و أبحاثهم، إلا أنها بالمقابل كان لها تأثير سلبي في مجال انتحال أعمال الآخرين أو ما يسمى بالسرقة العلمية سواء بقصد أو بعفوية من خلال إتاحة المجال للاطلاع على الأعمال العلمية في كل بقاع العالم، إذ كما هو معروف فإن البحث العلمي في مجال الدراسات الاجتماعية و الإنسانية صار تراكميا يعتمد بشكل كبير على الأعمال العلمية السابقة كمصادر ومراجع لإنجاز المقالات ما يحتم على منجز المقال العلمي الاعتماد عليها والحرص على توخي الأمانة والنزاهة العلمية في إكمال مقاله كآلية جد مهمة لنشر مقاله و بالمقابل الابتعاد عن السرقة العلمية التي تعرض مرتكبها لعدم نشر مقاله في حال

اكتشاف السرقة في مرحلة المراجعة، أو سحب المقال في حال نشره والشروع في المتابعات اللازمة في حق من قام بالسرقة العلمية.

من هنا تتضح مخاطر السرقة العلمية وأهمية الأمانة العلمية في نشر مقال العلمي

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي المعايير التي يلتزم بها الباحث في مقاله كآلية لنشره؟ وبالمقابل ما هي الأعمال التي تعد من قبيل السرقة العلمية والتي يجب على الباحث تجنبها لنشر مقاله؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال مداخلتنا المقترحة والتي اعتمدنا فيها على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لهذا الموضوع، وكذا اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل عديد النصوص القانونية التي اعتمدنا عليها في متن هذا العمل.

وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمت هذه الدراسة إلى محورين أساسين محور سيكون لدوافع وأشكال السرقة العلمية، ومحور أخر سيكون لتدابير الوقاية من السرقة العلمية.

المحور الأول: دوافع وأشكال السرقة العلمية

يقوم الباحث في إطار سعيه لانجاز مقاله بالعديد من الأعمال بدء بالتحضيرية وصولا إلى النهائية، إذ يقوم بجمع المادة العلمية وقراءتها والتمعن فيها والقيام بالدراسات وصياغتها بأسلوبه الخاص، إلا أنه يتعين على الباحث توخي الحذر والالتزام بالأمانة العلمية، ذلك أن الخط الفاصل بين الأمانة العلمية والسرقة العلمية جد رقيق ما يحتم على الباحث الإحاطة بالأعمال التي تعد من قبيل السرقة العلمية والنأي بنفسه عن مسبباتها، لذا يتوجب علينا بداية ذكر دوافع السرقة العلمية، وكذا تبيان أهم أشكال السرقة العلمية.

أولا: دوافع السرقة العلمية

تعد السرقة العلمية من المشاكل الأخلاقية في البيئة الجامعية والتي يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير على جودة البحث العلمي، ولعل لجوء كاتب المقال إلى السرقة العلمية مرده مجموعة من الأسباب نذكر بعضها على النحو التالي:

أ- ضعف الوازع الديني و الأخلاقي: السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق، أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية سواء كان طالبا أو باحثا لا أخلاق له، لأن الأخلاق تتنافى مع الجريمة، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي ولا يبذل مجهودا شخصيا في مجال النشر الأكاديمي ليس له أن يسطو على الإنتاج العلمي لغيره، ولهذا تعد السرقة العلمية جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية[1] حيث أنه لا يوجد ما يبرر سرقة أعمال الآخرين وانتحال أفكارهم وإلحاق الضرر المعنوي بهم غير الابتعاد عن جوهر الدين و الأخلاق، خاصة في ظل مجتمع مسلم يحث ويوصي على الصدق والأمانة ورعاية وحفظ حقوق الآخرين[2] مصادقا لقوله تعالى: "③♦🕔✵🕯❒⑨🙰&❑🙵 ✂🙵✎⅄🔔♋⇦▫🙰 ↗◆✂✌♦☪⇖❑✂☎ ✂🙵✍✹◑➔❑✂☎ ✂🙵✎⅄ ❒◆📬↗❑☼🡐❑✂☎ ✌♦➚⍓ ✂🙵✆🕔○🕔⑨♋🔔♋✓▫🙰 "[3] وقوله صلى الله عليه وسلم :"من غشنا فليس منا" وهذه الممارسات هي بلا شك من الغش المنهي عنه لما فيه من تضييع لحقوق الآخرين والكذب على الناس[4].

ب-مشكلة الزمن: من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية في انجاز المقالات العلمية هو الضغط الذي يعيشه الباحث لاستكمال مقاله مع ضيق وعدم كفاية الوقت،[5] ذلك أن البحث العلمي عملية شاقة تحتاج إلى إعمال مختلف عمليات العقل من تحليل وتركيب، كما تحتاج إلى قراءة واسعة وجيدة خاصة حول موضوع المقال، وهو ما يتطلب الحصول على وقت مناسب للقيام بعمل يكون مقبولا، فالأعمال العلمية الخالدة في تاريخ العلم كلها أعمال استغرق فيها كتابها زمنا طويلا، فاللذين يتكلمون مثلا عن أبرز جهد بشري في الدراسات الإسلامية يشيرون إلى صحيح البخاري الذي مكث فيه صاحبه أربعون سنة في جمعه وتنقيحه ومراجعته، وستة عشر عاما في كتابته في شكله النهائي، غير أن الباحثين اليوم ومع الآجال الزمنية المحددة يجعل البعض منهم يعمد إلى الاستنساخ مستغلين في ذلك الضعف الموجود في برامج الكشف عن السرقات العلمية[6].

كما أن إشراف الأستاذ الواحد على عدد كبير من مذكرات الطلبة في الدراسات العليا ومذكرات الماستر، مع انشغاله بأموره الشخصية والعلمية يكون دافعا للسرقة العلمية من جانبين، جانب الطالب الذي يبحث عن أساليب تسهيل عملية انجاز مذكرته وتقديمها في الآجال المحددة، ومذكرات الماستر مثال حي على ذلك، إذ يتم إعادة نفس العناوين وبنفس الطرح والتناول للموضوع مع موافقة كلية من قبل الأستاذ المشرف وبل في أحيان كثيرة بإيعاز منه[7]، أما الجانب الثاني للسرقة العلمية فهي من طرف الأستاذ المشرف الذي يتحجج بكثرة الانشغالات ويلجأ للنسخ واللصق.

ج-الترقية والمنحة البحثية والمنصب الإداري: من المفروض أن تكون الترقية العلمية والمنحة البحثية حافز للأستاذ الجامعي والباحث من أجل النشاط والبحث العلمي، لكن تحولت لدى العديد من الأساتذة لأكثر عوامل الانتحال والسرقة العلمية وخاصة ما بات يعرف بالإدراج ففي إطار سعي بعض الأساتذة لجمع أكبر عدد من شهادات النشر وشهادات المشاركة التي تمنحهم نقاطا من أجل الحصول على منحة أو ترقية جامعية يلجؤون إلى عملية الإدراج وهي (أكتب اسمي على مقالك أو ورقتك البحثية في جامعتك وأنا أكتب اسمك في جامعتي) ما حول الهدف من البحث العلمي إلى جمع الشهادات والنقاط[8].

د-عدم إلمام الباحث بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي: أي عدم معرفة منجز المقال العلمي بالمناهج والطرق الصحيحة لإنجاز المقالات والبحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية التي تجنبه مغبة ارتكاب جريمة السرقة العلمية، ونتيجة لجهله بتلك الطرق والمناهج يقع عن غير قصد في فخ السرقة العلمية[9].

هـ- عدم إلمام الباحثين بمصادر المعلومات الأصلية لمواضيع مقالاتهم وفهارس المكتبات والمراجع والأبحاث والدراسات التي تناولت مواضيع هذه المقالات من قبل مما قد يضطرهم إلى الحصول عليها بطرق ملتوية[10].

و-صعوبة البحث: إذ قد تشكل صعوبة البحث دافعا أساسيا في اتجاه المنتحل إلى السطو على أبحاث غيرهم ومجهوداتهم الفكرية لتجاوز تلك الصعوبات والتقدم السريع في انجاز مقاله،[11] خاصة إذا كان منجز المقال يحمل تصورات ومفاهيم خاطئة عن البحث العلمي، وأن البحث العلمي مجرد تجميع لبيانات ومعلومات لا غير.

ز- الفضاء الإعلامي والالكتروني المفتوح: حيث أن توافر المعلومات والمعارف الالكترونية بهذا الكم الهائل يغري الكثير من الباحثين على استخدام هذه المعلومات ونسبتها لهم، فاستخدام خاصية القص واللصق التي

توفرها الأجهزة الحديثة وخدمة الانترنت جعلت من عملية نقل المعلومات سهلة ويسيرة، لاسيما مع الاعتقاد السائد عند كثير من الباحثين بأن المعلومات على شبكة الانترنت هي مجال مفتوح وعام، أي أنها مجانية ومتاحة للكل[12].

ح-التسيب الوظيفي: تراجعت أهمية وظيفة الأستاذ الجامعي في الجزائر بشكل كبير في العقد الأخير تحديدا في ظل تراجع مردوديته التي كان لها انعكاس سلبي على مخرجات الجامعة الجزائرية، وإن كان التعميم مرفوض دائما في ظل الأساليب الإدارية المعتمدة في التوظيف والبيروقراطية في تطبيق القوانين الداخلية للجامعة، كما كان لأجهزة الرقابة والمساءلة للأداء الوظيفي لكل أستاذ جامعي دور محوري في تفشي ممارسة السرقة العلمية وانتشار ثقافة اللاجودة واللاإهتمام من قبل بعض الأساتذة الجامعيين لأي سرقة علمية تحدث[13].

ط-غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح: من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية في الجامعة الجزائرية هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، وفي بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظما، وتوفر حماية للمنتحلين من أي محاولات للمتابعة الإدارية أو القانونية،[14] وإن وجدت نية في العقاب وعدم التساهل مع المنتحلين يحدث اصطدام بضعف الرقابة على الأعمال الفكرية وعدم التحكم في قاعدة المعطيات الخاصة بالبحث العلمي مما يسهل من مهمة المنتحلين[15].

ثانيا: أشكال وصور السرقة العلمية

عدد القرار رقم 933 المؤرخ في 20 جويلية2016 والمحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها الأعمال التي تعد من قبيل السرقة العلمية بموجب المادة 04 منه والتي هي:

-" الاقتباس الكلي أو الجزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين؛

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين؛

- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين؛

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛

- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها و أصحابها الأصليين؛

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده؛

- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛

– قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛

– استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛

– إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها."

وباستقراء نص المادة المذكورة أعلاه يمكن القول أن السرقة العلمية في مجال الحقوق الفكرية أنواع فهناك من يصنفها إلى:

– السرقة العلمية باستبدال الكلمات وهي استخدام جملة من إحدى المصادر، وتغيير صياغتها لتبدو مبتكرة وأصيلة؛

– السرقة العلمية للأسلوب وتكون بإتباع نفس منهجية وطريقة كتابة المقال الأصلي، رغم أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي ولا مع طريقة ترتيب أفكاره، وهي في الحقيقة سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله؛

– السرقة العلمية باستخدام الاستعارة؛ وتستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة أو لتقديم شرح يدق حس المتلقي ومشاعره بطريقة أحسن من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في إيصال فكرته، ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس استعارة واردة في إحدى الكتابات الأخرى، ولكن مع ضرورة رد مرجعيتها لصاحبها الأصلي.

– السرقة العلمية للأفكار وذلك في حالة الاستعانة بفكرة مبتدعة من طرف باحث آخر، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يجب الخلط بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، والتي تندرج ضمن المعارف العامة[16].

كما أن هناك من عدد بعض الأشكال التي تعد من قبيل السرقة العلمية:

–النسخ من الانترنت: سهل توفر الأجهزة الالكترونية والربط بالإنترنت الوصول إلى المعلومات ما يغري البعض لاستخدام أسلوب "النسخ واللصق" في المقالات العلمية معتقدا أنها مجانية ولا تنتمي لأحد والعكس صحيح فقوانين الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تنطبق على المحتوى الالكتروني في الانترنت بما في ذلك البريد الالكتروني والصور.

–شراء عمل قام به آخرون: يشكل شراء الأبحاث والمقالات والكتب الجاهزة، أو دفع الأموال لأشخاص آخرين للكتابة نيابة عنهم ولهم سرقة علمية مزدوجة كون الأشخاص الذين يتقاضون أجرا على هذا العمل عادة ما يقومون بنقل المعلومات من عدة مصادر ومراجع دون توثيقها توثيقا صحيحا؛

–الانتحال الفني: هو إعادة تمثيل عمل شخص آخر باستخدام وسائط أخرى واستخدامه دون الإشارة إلى العمل الأصلي.[17]

كما أعطى كتيب صادر عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أمثلة عن السرقة العلمية :

– نقل معلومات من الانترنت ونشرها في مكان آخر دون تحري الاستشهاد السليم؛

– استخدام صياغة من مواد منشورة(بما في ذلك المواد المتاحة على شبكة الانترنت) دون استخدام علامات الاقتباس أ ذكر المصدر؛

– تسليم مقال قد تم نقله بأكمله أو جزء منه؛

– إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر المصدر؛

–نقل نفس الكلمة من نص كتبه شخص آخر؛

–استخدام صورة أو رسم أو صوت أو فكرة شخص أخر دون الاستشهاد المناسب؛

– شراء نص من شخص آخر واستخدامه على أنه لك؛

– تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في المصدر دون اقتباس؛

– جعل شخص آخر(طالب أو أستاذ أو طالب في مستوى أعلى) يكتب بحثا أو مقالا من أجلك ومن ثم تسلمه على أنه بحثك.[18]

المحور الثاني: تدابير الوقاية من السرقة العلمية

الأكيد أنه بتحديد مسببات ودوافع أي جريمة وتبيان صورها وأشكالها يتعين سن الأطر المناسبة للوقاية منها ومحاربتها، وباعتبار جريمة السرقة العلمية جريمة أخلاقية بالدرجة الأولى فإن أفضل التدابير للحد منها هي تلك المتعلقة بالوقاية منها والتي يجب على مؤسسات التعليم العالي الحرص غرسها في الباحثين منذ مرحلة التدرج، لذا يتوجب التعريف بأخلاقيات الباحث العلمي، وكذا تحديد التدابير المقررة من طرف الوصاية للوقاية من هذه الظاهرة.

أولا: أخلاقيات الباحث العلمي:

يجب على الباحث العلمي أن يتميز بمجوعة من الخصال تجعله ينئ بنفسه عن الأعمال التي تعد من قبيل السرقة العلمية، وأن يلتزم بمقتضيات الأمانة العلمية كضمانة لنشر مقاله العلمي، فعلى منجز المقال العلمي تحري الأمانة والنزاهة العلمية في كل مراحل انجاز مقاله وأن يلتزم بمجموعة من الضوابط تتعلق بـ:

أ/ المبادئ المهنية: يجب على منجز المقال العلمي الالتزام بما يلي:

– تحري الدقة والمصداقية في اختيار وتنفيذ محاور المقال العلمي، وفي طرق حل المشاكل المطروحة أثناء إعداد المقال العلمي؛

– عدم المبالغة في تحديد متطلبات المقال العلمي المادية والزمنية، أو الإسراف في استخدام المواد والمستلزمات، أو سوء استخدام الأجهزة والموارد المتاحة؛

– عرض النتائج البحثية بمصداقية وشفافية وعدم إخفاء أو تورية النتائج السلبية عن أي شخص أو تفسير النتائج على فرضيات ظنية جدلية؛

ب/سلوك الباحث: وهي مجموعة من السلوكيات يجب على منجز المقال الالتزام بها مثل:

– الحرص على جودة الأداء دون ربط ذلك بالمكافآت والحوافز المادية والمعنوية، وهي لا شك آلية للابتعاد عن السرقة العلمية في انجاز البحوث والمقالات؛

– عدم استخدام نشاطه البحثي أو خبرته ومفاهيمه العلمية للرعاية والإعلان لأي غرض شخصي أو انتماءات قبلية أو قومية أو عرقية؛

– البعد عن العلاقات والأهواء الشخصية أو النقد غير الموضوعي خلال المناقشات، والالتزام لمبدأ الاحترام المتبادل، بغض النظر عن المكانة والألقاب العلمية؛

– الامتناع عن قبول الدعوة لتنفيذ، أو المساهمة في تنفيذ أي بحث ليس لديه الخبرة العلمية والمهنية الكافية فيه، والحرص على التوصية بترشيح ذوي الخبرة والكفاية والدراية العلمية اللازمة لتنفيذ البحث؛

– الإفصاح عن تخصصه ودرجته العلمية عند معالجة موضوع أو مسألة خارج نطاق تخصصه؛

– عدم حجب المعلومات، أو مصادر الحصول عليها، أو تقييد تبادل الآراء والأفكار بين الباحثين المختصين التي تعيق سيرة البحث العلمي؛

– عدم حجب أي نتائج علمية يتوصل إليها عن الجهة التي ينفذ البحث لحسابها؛

–الامتناع عن المبالغة في وصف نتائج أبحاثه بما يظلل الرأي العام[19].

ج/مبادئ في مجال الإعداد والنشر: يلتزم منجز المقال العلمي في هذا المجال بما يلي:

– الالتزام بالتنظيمات والقوانين المحلية والدولية لحقوق النشر والتأليف، خاصة فيما يتعلق بالحصول على موافقة خطية مسبقة من المؤلف أو الناشر عند الرغبة في ترجمة مؤلف أو جزء منه أو إعادة نشر صورة أو شكل أو غيرها؛

– الإشارة إلى المصدر أو المصادر التي اقتبس منها أو استند إليها في إعداد مقاله، وذكرها قي قائمة المراجع؛

– عدم إرسال المقال المراد نشره إلى أكثر من جهة واحدة،

– عدم تكرار نشر المقال في مجلة علمية أخرى، أو في سجل مؤتمر أو ندوة علمية دون إجراء إضافات أو تعديلات جوهرية عليها، مع عدم إغفال الإشارة إلى المرجع أو المصدر الأصلي الذي سبق وتم نشر الورقة فيه.

د/في مجال حفظ حقوق الآخرين: يلتزم الباحث في هذا الجانب بما يلي:

– عدم إغفال ذكر أسماء المشاركين في البحث، عند الرغبة في نشر الأبحاث أو الأوراق العلمية أو المشاركة في مؤتمر أو ندوة،

– مراعاة ترتيب أسماء الباحثين في الأعمال المشتركة بناء على مساهمتهم الفعلية في ذلك العمل، وفي حالة التساوي في المساهمة تذكر أسمائهم أبجديا؛

– عدم كتابة أسماء من لم يكن لهم مساهمة فعلية في العمل المنشور[20] .

هذه أهم الأحكام التي تضمنها كتيب الأمانة العلمية للمملكة العربية السعودية، ولكن ما يجب التركيز عليه حاليا هو التوعية الأخلاقية لأن السرقة العلمية كما سبق ذكرها هي جريمة أخلاقية وقد أثبتت التجارب أن النصوص القانونية والتقنيات التكنولوجية لوحدها غير كافية في الحد من هذه الظاهرة، فالبرمجيات الالكترونية مثلا لا يمكنها البحث في المصادر القديمة التي لم تدرج على شبكة الانترنت كما لا يمكنها البحث في المقالات المحمية بكلمة مرور، لذا لابد من الحماية الاستباقية أو الوقائية، وذلك بالتركيز على تلقين الممارسات الأكاديمية الصحيحة والتوعية الأخلاقية وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية، وتعريفهم بأبجديات البحث العلمي وحثهم على الالتزام بالأمانة العلمية[21] وفي هذا الإطار وضع كتيب دعم سلسلة التعليم والتعلم مجموعة من الممارسة الأخلاقية التي تعود الطالب على الالتزام بمقتضيات الأمانة العلمية والابتعاد عن السرقة العلمية مثل:

– أطلب من أستاذك مناقشة موضوع توثيق المراجع؛

– أطلب من أستاذك مناقشة موضوع السرقة العلمية؛

– احتفظ بعناوين الانترنت مع القيام بنسخ العناوين قبل فقدانها، مع كتابتها والاحتفاظ بها؛

– تصفح المواقع والوثائق بعناية؛

– قم بنسخ ولصق التفاصيل في وثيقة "الملاحظات" لاستخدامها لاحقا؛

– استخدم محرك بحث للتحقق من عملك: إذا قمت بكتابة جملة أو فقرة في محرك بحث Google فسوف يقوم بالبحث عن هذه الكلمات، وإذا وضعت علامات اقتباس حول بعض" الجمل والعبارات الرئيسية" التي استخدمتها في مقالك، فانه سيتم البحث عن العبارة بالضبط بدلا من كل كلمة على حدة في العبارة، وإذا وجدت نتائج فيمكنك إتباع الروابط للتحقق مما إذا كانت المعلومات من مصدر آخر، والهدف هو التأكد من توثيق المصادر والمراجع بشكل موثوق وصحيح؛

– فكر فيما يذكر، فكر فيما تقرأ، فبهذه الطريقة يمكنك أن تصل إلى استنتاجاتك فمن الأفضل أن تتمعن في الأشياء بنفسك، وليس لمجرد نقل المعلومات والأفكار من الآخرين؛

– قم بتدوين الملاحظات أثناء انجاز المقال، واحتفظ بالملاحظات التي تظهر ما أوجزته والاقتباسات المباشرة كأن تستخدم علامات الاقتباس أو لون مختلف للاقتباسات المباشرة، فلو احتفظت بملاحظات جيدة لن تضطر إلى التخمين بعد ذلك في كون الكلام لك أو لشخص أخر، قم بكتابة اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر قبل البدء في تدوين الملاحظات، قم بذلك مع كل نصدر تستخدمه سواء كان موقع انترنت أو كتابا أو مقالا أو مجلو علمية؛

– قم بالإشارة المرجعية لعمل الآخرين دوما: يجب عليك أن تشير إلى المرجع في كل مرة تستخدم مفهوما أو فكرة لكاتب أخر، حتى ولو كتبتها بأسلوبك (إعادة الصياغة) وعليك الإشارة إلى الاقتباسات المباشرة أيضا (ما يقوله الآخرون) والجداول والأشكال والرسوم البيانية وحتى الصور؛

–تعلم كيف تقتبس كلام الآخرين أو تعيد صياغته أو توجزه[22].

ثانيا: تدابير مقررة وفقا لقرار الوزاري 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

حرص القرار الوزاري 933 على ذكر تدابير الوقاية من السرقة العلمية باعتبارها الأنجع في الحد من هذه الظاهرة وتعزيز البحث العلمي والرفع من جودته، وقد نص على تدابير التحسيس والتوعية، وكذا تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي إلى جانب تدابير الرقابة، وكل هذا التدابير تهدف لحث الباحثين على الالتزام بمقتضيات الأمانة العلمية في انجاز البحوث والمقالات العلمية.

أ/تدابير التحسيس والتوعية: تلزم مؤسسات التعليم العالي والبحث باتخاذ مجموعة من التدابير التي تركز على التحسيس والتوعية كآليات وقائية قبل الوقوع في مغبة السرقة العلمية كـ:

– تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية، ذلك أن جريمة السرقة العلمية في بعض الأحيان تكون غير عمدية بسبب جهل منجز المقال العلمي لقواعد التوثيق والتهميش في مقاله؛

– تنظيم ندوات و أيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه؛

– إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي، وما يجب التنويه إليه أنه منذ صدور القرار منذ سنة2016 إلى غاية نهاية 2019 لم يتم تفعيل المادة التي تنص على هذا الشق، والذي يعتبر لا شك من أنجع الطرق التي تحد من السرقة العلمية، وتعزز التزام منجز المقال بالأمانة العلمية كسبيل لنشر مقاله العلمي؛

– إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي وما يجب الإشارة إليه أيضا أنه لغاية الساعة لم يتم إعداد مثل هذه الأدلة الإعلامية، على عكس بعض الدول التي قامت بإعداد هذه الأدلة مثل بعض الجامعات السعودية، والتي قمنا باستعمال أدلتها في انجاز هذه المداخلة؛

– إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية، والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي[23].

ب/تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي:

الأكيد أن الهدف من تنظيم التأطير التكوين في الدكتوراه و نشاطات البحث العلمي يهدف إلى تحضير الطالب كي يكون أستاذ باحثا، خاصة وأنه ملزم لمناقشة أطروحة الدكتوراه بنشر مقال علمي في مجلة علمية مصنفة على الأقل صنفC بالنسبة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، والهدف الثاني يتعلق بتنظيم مجال البحث العلمي بدء من اختيار الموضوع إلى غاية المناقشة، ولهذا الغرض تتولى المجالس العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ما يأتي:.

– مع مراعاة قدرات التأطير في المؤسسة، يحدد عدد مذكرات الماستر وأطروحات التي يمكن الإشراف عليها من قبل كل أستاذ باحث أو باحث دائم مؤهل، كما يأتي:

*ستة(06) أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم والتكنولوجيا؛

*تسعة(09) أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، والغرض من هذا الحد طبعا تحكم الأستاذ المشرف بشكل أفضل في مجال متابعة أعمال الطلبة خاصة ما تعلق بالأمانة العلمية.

– احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث، والأكيد أن الهدف من هذا الشرط هو تحقيق أقصى استفادة من قدرات الأستاذ المشرف وتحكمه فيما يقدمه له الطالب المشرف عليه من أعمال ونشاطات.

–تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات، المطبوعات البيداغوجية؛

– اختيار موضوعات مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات وموضوعاتها التي تناولها من قبل من أجل تجنب عمليات النقل من الانترنت والسرقة العلمية، والجديد بالذكر أنه في حال تفعيل هذه المادة سيكون لها الأثر العظيم في الحد من عمليات السرقة العلمية، خاصة ما إذا تم تمديد العمل بهذه القاعدة لتشمل كافة الأطروحات ومذكرات الماستر على المستوى الوطني، إذ يلجأ الكثير من الطلبة حاليا إلى جلب مذكرات من جامعات غير جامعاتهم الأصلية ولا يغير فيها إلا أول صفحة وصفحة الإهداء والشكر والعرفان؛

– إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة؛

– إلزام الطالب والأستاذ الباحث والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة و التقييم؛

ج/تدابير الرقابة: وضع القرار الوزاري933 مجموعة من التدابير التي تهدف للرقابة على الأعمال العلمية المنجزة من قبيل:

– تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين تشمل لاسيما مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير و أطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية، وما تجدر إليه بهذا الخصوص أن بعض الجامعات الجزائرية بعد أن كانت تتيح تحميل مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه على مواقعها الالكترونية، صارت تقتصر على إدراج الملخص على الموقع فقط تجنبا لظاهرة السرقات العلمية المنتشرة بكثرة؛

– تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والأساتذة الباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية البحثية للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال و أنشطة البحث العلمي،

وما تجدر الإشارة إليه أن قلة من الجامعات الجزائرية التزمت بمضمون القرار الوزاري 933 وأنشأت قاعدة بيانات رقمية بهذا الخصوص.

– شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت، وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية[24] كما ألزمت المادة 07 من القرار الوزاري رقم 933 كل طالب أو أستاذ أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث.

خاتمة:

تناولنا في هذه الورقة البحثية موضوع الأمانة العلمية كأداة مساعدة على نشر المقال العلمي وبالمقابل التأثير السيئ لظاهرة السرقة العلمية على جودة التعليم بصفة عامة وعلى نشر المقال العلمي بصفة خاصة، ولاسيما تبعات نشر المقال علمي ثبت انجازه عن طريق السرقة العلمية وخلصنا إلى مجموعة من النتائج:

–التحلي بالأمانة العلمية عامل مساعد على نشر المقال العلمي لتميزه بالجودة والأصالة؛

– السرقة العلمية هي التعدي على أعمال الآخرين ومجهوداتهم، وسبب رئيسي لعدم قبول نشر المقال العلمي وحتى الشروع في المتابعات الإدارية والقضائية لمنجز المقال العلمي؛

– جريمة السرقة العلمية قد تكون جريمة غير عمدية، لعدم اطلاع منجز المقال على الآليات الصحيحة للبحث العلمي والتوثيق؛

– الجامعات الجزائرية لم تعد لغاية كتابة هذه الأسطر ميثاق يتعلق بالأمانة العلمية، وكذا موضوع السرقة العلمية كأداة وقائية لتجنب ظاهرة السرقة العلمية؛

– إصدار قرار وزاري رقم933 مؤرخ في 28جويلية2016 يتضمن بعض التدابير الوقائية من السرقة العلمية و آليات مكافحتها، تضمن آليات راقية في مضمونها ولكن أغلبها لم يفعل بعد مرور أكثر من 3 ثلاث سنوات على إصداره؛

– تعويد وإلزام منجز المقال بالأمانة العلمية لا يجب أن يكون وليد مرحلة الماجيستير أو الدكتوراه بل لابد أن يكون من مرحلة التدرج "الليسانس"؛

–هناك تراخي ملحوظ في المكافحة الفعالة لجرائم السرقة العلمية على المستوى القاعدي.

وبغية معالجة الاختلالات السابقة ارتأينا طرح مجموعة من التوصيات هي كالتالي:

– إصدار كتيب يتعلق بالأمانة العلمية وكيفية العمل بها يوزع على أوسع نطاق على كل مؤسسات التعليم العالي؛

– إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التعليم العالي، وفي كل التخصصات؛

– تنظيم أيام دراسية لفائدة الأسرة الجامعية تتمحور حول الأمانة العلمية والسرقة العلمية؛

– تشديد العقوبات على مرتكبي السرقة العلمية، وعدم التواني في معاقبتهم والتستر عليهم، حتى يكون رادعا لمن تسول له نفسه الاعتماد على انتحال أعمال الغير؛

–اقتناء الجامعات لبرمجيات مكافحة السرقة العلمية للحد من انتشار هذه الظاهرة وتأثيرها على جودة التعليم والجامعة الجزائرية.

الهوامش:

[1] ياسين طالب، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، كتاب أعمال الملتقى المشترك الأمانة العلمية. الجزائر العاصمة 11.07.2017، مركز جيل البحث العلمي، ص 88.

[2] سمير أبيش، التصور الإسلامي لعلاج معضلة السرقات العلمية،كتاب أعمال الملتقى المشترك الأمانة العلمية. الجزائر العاصمة 11.07.2017، مركز جيل البحث العلمي. الجزائر العاصمة 11.07.2017، مركز جيل البحث العلمي ،ص 104.

[3] سورة التوبة. الآية 119.

[4] سمير أبيش، المرجع السابق، ص 104.

[5] ياسين طالب ، المرجع السابق، ص88.

[6] سمير أبيش، المرجع السابق، ص 104.

[7] أمال ينون، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر–رؤية تحليلية– كتاب أعمال الملتقى المشترك الأمانة العلمية. الجزائر العاصمة 11.07.2017، مركز جيل البحث العلمي، ص 144.

[8] سمير أبيش، المرجع السابق، ص104.

[9]ياسين طالب ، المرجع السابق، ص88.

[10]سمير أبيش، المرجع السابق، ص103.

[11]ياسين طالب ، المرجع السابق، ص103.

[12]سمير أبيش، المرجع السابق، ص104.

[13]أمال ينون، المرجع السابق، ص144.

[14]ياسين طالب ، المرجع السابق، ص103.

[15]سمير أبيش، المرجع السابق، ص104.

[16]سعاد أجعود، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الثامن، المجلد الثاني، ديسمبر 2017 ص ص 198.199.

[17]نور الدين زعتر، السرقة العلمية مفهومها، أشكالها، مكافحتها، كتاب أعمال الملتقى المشترك الأمانة العلمية. الجزائر العاصمة 11.07.2017، مركز جيل البحث العلمي. الجزائر العاصمة 11.07.2017، مركز جيل البحث العلمي ،ص ص 8.7.

[18]كتيب سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها؟، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 1434هـ، ص ص 9.8.

[19]المادة 03 و 04 من كتيب ضوابط الأمانة العلمية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، السياسة الوطنية للعلوم التقنية، المملكة العربية السعودية ، ص ص 3–5.

[20]المادة 06و07 من كتيب الأمانة العلمية، المرجع السابق، ص ص 7.6.

[21]نور الدين زعتر، المرجع السابق، ص ص 7.8.

[22]كتيب دعم سلسلة التعليم والتعلم، المرجع السابق، ص ص17.16.

[23]المادة 04 القرار الوزاري933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، مؤرخ في 20جويلية2016.

[24]المادة 05 القرار الوزاري رقم 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، مؤرخ في 20جويلية2016.